«هو مجرد «اقتراح».. قابل للتأييد أو الرفض أو التعديل.

الاقتراح يقضى بتقسيط الضرائب على كبار الممولين بشرط عدم الاستغناء عن العمالة وهو الأمر المتوقع نتيجة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصرى.

مجرد فكرة طرحها البعض من ممثلى مجتمع الأعمال فى مصر وتم عرضها على خبراء الضرائب وأساتذة الجامعات المتخصصين فى الضرائب والمالية العامة ورجال الاقتصاد.

صحيح ان الضرائب تمثل جانبا رئيسيا من موارد الموازنة العامة والفكرة لا تقول «تأجيل» لمدد طويلة بل «تقسيط» على مدى عام واحد والسداد على ٤ أقساط مثلا وبفوائد بسيطة.

ولدى طرح الفكرة على أصحاب الشأن البعض أيدها بشدة والآخر عارضها ولكل مبرراته. وآخرون قالوها صراحة: عيب على رجال الأعمال الاستغناء عن العمالة! وهناك من أشار الى أن أفكارا مشابهة طبقت فى دول أخرى مثل أمريكا وألمانيا والمهم فى النهاية عدم الاستغناء عن أى موظف حتى لا يزداد طابور العاطلين.

وهناك أيضا من رفض الفكرة من منطلق «ايجابى» بقولهم ان كبار الممولين سوف يسددون الضرائب كاملة وفى موعدها بعيدا عن التقسيط.

أمريكا على سبيل المثال قررت خصم تكلفة الاحتفاظ بالعمالة من الوعاء الذى تحسب على أساسه الضريبة المستحقة على الممول.

والأمر يتوقف فى النهاية على موافقة وزير المالية الذى يبحث عن «الأموال» تحت الأرض!

ومرة أخرى تعالوا نناقش الفكرة مع جميع الأطراف».

لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

المستثمرون يطالبون بتقسيط الضرائب

الخبراء يؤيدون ويطالبون وزير المالية بسرعة الاستجابة

ليست أمريكا فقط التى ابتكرت أفكارا جديدة لمواجهة الأزمة المالية وتداعياتها فألمانيا قررت السماح لأى ألمانى باستبدال سيارته القديمة بأخرى جديدة مع عدم دفع الضرائب المستحقة على كل من البائع والمشترى.. والهدف تنشيط حركة البيع والشراء فى السوق الذى تأثر كثيرا بالركود الاقتصادى نتيجة الأزمة المالية.

هكذا أكد محمود عبدالله رئيس الشركة القابضة للتأمين مؤكدا على أهمية فكرة تقسيط الضرائب على الممولين بمصر بشرط عدم الاستغناء عن العمالة. وأضاف قائلا ان هذه الفكرة متعارف عليها وليست بدعة. وأشار الى أن الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما وافق على اقتراح يقضى بأن صاحب أى شركة أو مؤسسة يحتفظ بأى موظف زيادة عن الحاجة وقت الأزمة وكان هذا الموظف يكلفه – مثلا – ١٠ آلاف دولار فى السنة فإن هذا المبلغ يخصم من الوعاء الذى تحسب على أساسه الضريبة المستحقة عليه.

وقال محمود عبدالله ان المهم هو الاحتفاظ بالعمالة نظرا لخطورة زيادة حجم البطالة ولكن يجب أن يتم تقسيط الضرائب – فى حالة اقرار ذلك – فى إطار ضوابط فالعملية ليست بالسهولة التى قد يتصورها البعض ومن المتوقع حدوث تلاعب من البعض وهنا يكمن دور الرقابة.

فكرة طيبة وصعبة!

● فى مصر الأمر صعب.. كما تقول د.عالية المهدى عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وهى تشير الى أن الوضع فى مصر يؤكد عدم امكانية تنفيذ فكرة تقسيط الضرائب على الممولين وكما تقول فإن وزير المالية يبحث وينقب عن الأموال «تحت الأرض»!

وأضافت قائلة ان مصر سوف تتأثر بالأزمة المالية ولكن لا يمكن مقارنة حجم التأثير بما حدث فى دولة مثل أمريكا. وقالت انها زارت مدينة أتلانتا الأمريكية منذ أيام وقد شهدت هناك ما لا يمكن تصديقه فالمولات الكبرى خاوية من الزبائن.

وترى د.عالية المهدى انه لصعوبة تطبيق الفكرة فى مصر فإنها تقترح على كل صاحب شركة لديه مشكلة بسبب الأزمة المالية ألا يستغنى عن العمالة لديه بل يحتفظ بها ويقلل من فترات عملهم وبالتالى أجورهم حتى لا يصاب أى عامل بضرر بالغ وبالتالى يدفع ضرائب أقل.

فى قارب واحد

● أى فكرة تساهم فى الاحتفاظ بالعمالة تستحق الاهتمام..

هكذا جاءت كلمات رجل الأعمال د.ابراهيم كامل فى بداية حديثه ويضيف قائلا ان الفكرة وان كانت جيدة لكن هناك مشكلة يجب أن نعيها تشير الى أن ميزانية الدولة سوف تتأثر بالأزمة المالية تماما مثلما سيتأثر الممولون من أصحاب المصانع والشركات، بمعنى أن كل جانب سوف تتأثر موارده وقد أصبحا فى قارب واحد.

وقال ان الموازنة سوف تتأثر بانخفاض حصيلة الصادرات والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وبالتالى فإن حصيلة الضرائب سوف تنخفض ومن ثم من فإن الدولة سوف تصبح فى موقف صعب ومن المهم دراسة كل اقتراح وما يرتبط بتنفيذه بالأرقام خاصة أن الأزمة المالية الراهنة لا أحد يعرف عمقها أو مداها.

وأشار د.ابراهيم كامل انه لا يستطيع الجزم بتأييد أو رفض فكرة تقسيط الضرائب قبل دراسة مختلف أبعادها وتأثيراتها على الموازنة العامة.

عيب على المستثمرين

● أما المهندس حسين صبور رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فقد نظر للاقتراح نظرة أخرى.. فهو بداية يؤيد وبشدة الفكرة لكنه يتساءل: ماذا لو لم تستطع الحكومة توفير الموارد المطلوبة منها فى حالة تقسيط الضرائب وانخفاض حصيلتها تبعا لذلك؟!

وأضاف صبور بعدا آخر للاقتراح المطروح قائلا انه من الأساس «عيب» على رجال الأعمال أن يستغنوا عن العمالة لديهم فقد منحهم الله فى سنوات الرخاء الكثير وبالتالى فإن «الغلابة» لهم حقوق على هؤلاء المستثمرين خاصة الكبار وعليهم تحمل قدر من الخسائر فى سنوات الأزمة.

وقال المهندس حسين صبور انه شخصيا لن يستغنى عن أى عامل وأضاف انه قرر الاحتفاظ بهذه العمالة وما يزيد عن الحاجة سوف تتم اقامة دورات تدريبية لهم لزيادة كفاءتهم وبالتالى احتفاظهم بوظائفهم.

وأضاف صبور قائلا ان الفكرة جيدة للغاية ولكن مع وضع ضوابط تضمن عدم قيام الممول بالحصول على حافز تقسيط الضرائب والاستغناء عن العمالة فى نفس الوقت!

وقال ان الاحتفاظ بالعمالة ليس أمرا واجبا فقط بل جزء من مسئوليات الممولين الاجتماعية.

البحث فى الملفات القديمة

● فى مواجهة الأزمة المالية وما يكتنفها من انكماش فى التسويق والأداء الاقتصادى وانخفاض فى القدرات التمويلية لابد أن يكون للدولة دور فى التخفيف على القطاع الاقتصادى سواء الصناعى منه أو التجارى وذلك فى مجال التيسيرات الضريبية حيث كثر الجدل حول احتمالات تقسيط سداد الضرائب.

هكذا يؤكد د.نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا وعضو غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية ويضيف قائلا:

اذا بحثنا فى ملفاتنا القديمة عن حلول كانت موجودةو مطبقة بالفعل من قبل، فإننا نجد أن هناك أنظمة سبق تطبيقها بنجاح وتصلح للأخذ بها فى الوقت الحالى وذلك حتى لا نفتح بابا للاجتهاد قد يطول.. حيث كانت مصلحة الضرائب تسمح سابقا بتقسيط سداد الضريبة على نفس عدد سنوات المحاسبة الضريبية وذلك حتى لا يتعثر الممول فى السداد وهو الأمر الذى يعنى أن المصلحة اذا تباطأت فى محاسبة الممولين مما ينجم عنه اتمام المحاسبة على ٤ سنوات دفعة واحدة فإن النظام الضريبى يسمح له بالسداد الضريبى مقسطا على ٤ سنوات.

وقال د.نادر رياض ان هذا الأمر المنطقى والميسر عزف عن الأخذ به فيما بعد وأصبح على الممول سداد الضريبة فور ربطها بغض النظر عن عدد سنوات المحاسبة الضريبية التى يتم عليها الربط الضريبى.

واختتم حديثه قائلا: لعل الرجوع للنظام القديم يكون فيه الحل الأمثل للمشكلة الملحة.

لا داعى للتقسيط

● واذا كان مصطفى السلاب نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس جمعية مستثمرى العبور يرفض تقسيط الضريبة هذا العام على كبار ممولى الضرائب.. فهو يؤكد على أنه من واجب المستثمرين والصناع تسديد حقوق الدولة ومساندتها خلال الأزمة الاقتصادية الحالية.. خاصة أن الدولة لم تبخل عليهم بمساندتهم.

وقال: نحن راضون بسداد الضريبة المقررة علينا بعد أن سبق وقررت الدولة تخفيضها الى النصف من خلال قانون الضرائب الجديد وبعد أن كنا ندفع ٤٠٪ من الأرباح أصبحنا نسدد ٢٠٪ فقط.

وأكد د.سعيد عبدالمنعم أستاذ المالية العامة ووكيل كلية تجارة عين شمس أنه يؤيد الفكرة.. لأنها تدعو لتقديم تسهيلات لفئة مهمة فى المجتمع ستتأثر بسبب ظروف الأزمة المالية العالمية. والتخفيف عنهم فى هذا الظرف سيخدم الاقتصاد القومى نظرا لأن تأثر شركاتهم قد يتسبب فى زيادة أزمة البطالة.

■ د.عالية المهدى

■ د.ابراهيم كامل

■ محمود عبدالله

■ حسين صبور

■ د.نادر رياض

■ مصطفى السلاب

■ د. سعيد عبدالمنعم

مدير مركز كبار الممولين:

نؤيد أى تيسيرات بشرط ألا تتعارض مع قانون الضرائب

■ سعيد هنداوى

سعيد هنداوى وكيل أول وزارة المالية المديرالتنفيذى لمركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب يؤكد ان وزارة المالية تؤيد اى تيسيرات تخدم الممولين لكن بشرط الا تتعارض هذه التسهيلات مع قانون الضرائب الذى لا ينص على تقسيط الضريبة .. بالاضافة الى ان حصيلة الضرائب تتوجه الى سداد النفقات العامة للدولة .. والتى تنفق اكثر من مليار جنيه كل يوم على المشروعات العامة والخدمات والتوظيف وقال ان الموازنة العامة للدولة تقترب من ٣٨٠ مليار جنيه خلال العام الجارى بخلاف الاعتماد الاضافى الذى قامت وزارة المالية بضخه فى الاقتصاد المصرى لمواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية ويبلغ ١٥ مليار جنيه .

واضاف هنداوى ان الفترة الحالية تحتاج لتضافر جهود الحكومة وكبار ممولى الضرائب والمواطنين لتجاوز الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد المصرى وقد تحملت الحكومة مسئوليتها من خلال اجراءات عديدة لمساندة رجال الاعمال والمستثمرين والمجتمع على مواجهة الازمة مثل فتح اعتماد اضافى بالموازنة العامة يبلغ ١٥ مليار جنيه لضخها فى الاسواق كما تحملت وزارة المالية مليارى جنيه تمثل قيمة التخفيضات الجمركية التى اعلنت قبل شهر وهى موجهة لخدمة الصناعة الوطنية وخاصة مستلزمات الانتاج .. كما قررت الدولة توجيه اعتماد اضافى لتشجيع المصدرين بمبلغ ٢,٢ مليار جنيه بخلاف مبلغ مماثل تم رصده خلال الموازنة الجارية ليتضاعف دعم التصدير هذا العام الى ٤,٤ مليار جنيه.

واكد هنداوى ان كبار الممولين ابدوا حسن النية واكدوا لمسئولى المركز انهم ملتزمون بسداد الضريبة المستحقة عليهم حتى لو تحملوا عبئا اضافيا هذا العام .

رجال الأعمال:

تقسيط الضرائب هو البديل الأخير للحفاظ على العمالة

تحقيق :
محمود سالم
أحمد هاشم

رئيس جمعية خبراء الضرائب:

التقسيط يمكن تنفيذه بتشريع مؤقت لمدة عام

الخبير القانونى أشرف عبدالغنى رئيس جمعية خبراء الضرائب والاستثمار يؤيد اقتراح تقسيط الضريبة هذا العام على كبار الممولين.. ويقول: نحن كمحاسبين نشجع هذه المبادرة التى تأتى فى الوقت المناسب لأنها تعتبر نوعا من المساندة الضريبية المطلوبة خلال هذه الفترة لمساندة المصنعين والمستثمرين حتى يستطيعوا التغلب على الأزمة المالية الحالية... وقال إنه يمكن تطبيق تقسيط الضريبة من خلال تعديل تشريعى لفترة مؤقتة ولمدة عام يتم التصديق عليه من مجلس الشعب ثم تعود الأمور لما كانت عليه بعد هذا العام.. ومسألة التشريع المؤقت ليست جديدة فقد سبق للدولة أن قامت بتشريعات مماثلة فى أزمات سابقة.

ويشير عبدالغنى الى انه يمكن تقسيط الضرائب المتأخرة على الممولين عن سنوات سابقة.. وهذا منصوص عليه فى القانون حيث يمكن تقسيط السداد على عدد سنوات يماثل سنوات النزاع على هذه الضرائب مع مصلحة الضرائب مع فرض فائدة بسيطة مقابل التقسيط. ويطالب عبدالغنى أيضا بعدة اجراءات ضريبية جديدة لمساندة الصناع والمستثمرين فى مواجهة تأثيرات الازمة المالية العالمية المتوقعة على الاقتصاد المصرى خاصة فى قطاعى السياحة والتصدير.. وتتمثل هذه الاجراءات فى مد سداد ضريبة المرتبات الى ثلاثة شهور بدلاً من سدادها خلال يوم ١٥ من الشهر التالى لصرف المرتب وكذلك مد فترة سداد ضريبة المبيعات عن كل شهر خلال سنين يوما من انتهائه الى ٣ شهور.. وكذلك جدولة المتأخرات التأمينية على الشركات .

■ أشرف عبد الغنى

جريدة الاخبار (صفحة ٣ - ٢٠٠٩/٣/٧)

أخبار اليوم